صندوق توفير البريد

- استنادا لقرار مجلس إدارة صندوق توفير البريد رقم (٣) تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٩ ، والقاضي بالموافقة على القوائم المالية الختامية للسنة المنتهية كما هي بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ لصندوق توفير البريد و ذلك استنادا للمادة (٦٦) من قانون الصندوق رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

أحمد الهناندة
وزير الاقتصاد الرقمي والريادة
رئيس مجلس إدارة صندوق توفير البريد

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١٠٥١٨١٢٧٣
السادة صندوق توفير البريد المحترمين
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لصندوق توفير البريد، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الصندوق وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للشركة وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الاخلاقية الاخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساسا نعتمد علية عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للشركة وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للصندوق.

فقرة توكيدية

نود الإشارة إلى الإيضاح رقم (١٣) في القوائم المالية للصندوق، والمتعلق بتخفيض نسبة تمويل المرابحات لتصبح ٥% بدلاً من ٩,٥% اعتباراً من ١ تموز ٢٠٢٠.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواءاً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذه القوائم المالية.
كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة الى:

- **تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءاً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.**

- **الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الصندوق.**

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة

- الإستنتاج عن مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

<u>تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى</u>

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)

عمّان في ٢٩ آذار ٢٠٢١

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	2020	2019
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
نقد ونقد معادل	3	410,810	798,552
وديعة لدى البنك	4	6,166,486	4,187,383
ذمم البيوع المؤجلة	5	16,120,241	19,113,293
أرصدة مدينة أخرى	6	279,315	126,283
حق استخدام اصل	7	106,582	159,946
ممتلكات ومعدات	8	388,310	382,070
مجموع الموجودات		**23,471,744**	**24,767,527**
المطلوبات وحقوق الصندوق			
المطلوبات			
ودائع توفير العملاء		20,044,263	20,213,302
أرصدة دائنة أخرى	9	299,782	315,678
أمانات التأمين التبادلي	10	1,158,910	1,213,686
مخصص إلتزامات قانونية محتملة		24,075	1,029,124
التزامات عقود ايجار	7	114,680	165,703
مجموع المطلوبات		**21,641,710**	**22,937,493**
حقوق الملكية			
الفائض المحتفظ به	11	-	-
إحتياطي عام مخاطر المودعين	12	1,830,034	1,830,034
مجموع حقوق الملكية		**1,830,034**	**1,830,034**
مجموع المطلوبات وحقوق الصندوق		**23,471,744**	**24,767,527**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	ايضاحات	2020	2019
الإيرادات		**دينار أردني**	**دينار أردني**
إيرادات البيوع المؤجلة	13	1,796,293	1,941,504
إيرادات ذمم إجارة منتهية بالتمليك		33,656	30,894
ايرادات مرابحة الوديعة لدى البنك		164,832	123,180
الإيرادات الأخرى	14	39,047	96,976
مجموع الإيرادات		**2,033,828**	**2,192,554**
المصاريف			
عائد أصحاب الودائع	15	505,474	568,311
المصاريف الإدارية	16	731,229	784,288
مصروف خسائر إئتمانية متوقعة	5، 6	788,148	727,270
تكلفة تمويل - عقود ايجار		8,977	12,685
مصروف تطوير البرامج وتطوير عمل التحصيل		-	100,000
مجموع المصاريف		**2,033,828**	**2,192,554**
الفائض		**-**	**-**

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في حقوق الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	الفائض المحتفظ به	إحتياطي عام مخاطر المودعين	الصافي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد 31 كانون الأول 2019	25,728	1,830,034	**1,855,762**
الفائض المحول لوزارة المالية خلال السنة	(25,728)	-	**(25,728)**
رصيد 31 كانون الأول 2019	**-**	**1,830,034**	**1,830,034**
الفائض	-	-	**-**
رصيد 31 كانون الأول 2020	**-**	**1,830,034**	**1,830,034**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	2020	2019
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**دينار أردني**	**دينار أردني**
الفائض	-	-
تعديلات لـ :		
إستهلاكات	7,630	20,049
استهلاك حق استخدام اصل	53,364	53,072
تكلفة تمويل - عقود ايجار	8,977	12,685
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	788,148	727,270
التغيّر في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
ذمم البيوع المؤجلة	2,375,793	(2,529,430)
أرصدة مدينة أخرى	(323,921)	(593,307)
ودائع توفير العملاء	(169,039)	403,039
أرصدة دائنة أخرى	(15,896)	66,854
أمانات التأمين التبادلي	(54,776)	77,411
مخصص إلتزامات قانونية محتملة	(1,005,049)	-
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**1,665,231**	**(1,762,357)**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
وديعة لدى البنك	(1,979,103)	1,100,453
شراء ممتلكات ومعدات	(13,870)	(4,710)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	**(1,992,973)**	**1,095,743**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
الفائض المحول لوزارة المالية خلال السنة	-	(25,728)
المدفوع من التزام عقود ايجار	(60,000)	(60,000)
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	**(60,000)**	**(85,728)**
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	**(387,742)**	**(752,342)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	798,552	1,550,894
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**410,810**	**798,552**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسس الصندوق بموجب قانون خاص رقم (٣٤). لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، ويتمثل نشاط الصندوق في قبول ودائع التوفير وإعادة إستثمارها وفقا لما يقرره مجلس الإدارة. ولقد قرر مجلس الإدارة منذ بداية عام ٢٠٠١ إستثمار مدخرات الصندوق وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ومن ضمنها طريقة المرابحة للأمر بالشراء.
وبموجب قانون الصندوق الخاص (٣٤) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته تضمن الحكومة كامل المبالغ المودعة في الصندوق وأرباحها المستحقة، وتعفى أموال الصندوق من كافة الرسوم والضرائب سواء كانت حكومية أو بلدية كما تعفى الأرباح الناتجة عن أموال المودعين من ضريبة الدخل.
- تم إعتماد القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٢١.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

- الإطار العام لإعداد القوائم المالية
تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة حولها، بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية
تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

- العملة الوظيفية وعملة العرض
تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات
- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقه التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات.

٢-٣-تحليل أثر المعايير الصادرة وغير النافذة بعد

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) بإصدار معايير المحاسبة الإسلامية التالية والتي لم تكن نافذة بعد كما في تاريخ القوائم المالية:

رقم المعيار أو التفسير	البيــان	تاريخ النفاذ
معيار المحاسبة الإسلامية رقم (٣٢) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك"	ويهدف هذا المعيار إلى تحسين مبادئ الاعتراف والتصنيف والقياس والإفصاح عن معاملات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.	١ كانون ثاني ٢٠٢١ أو بعد
معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣٥) "احتياطي المخاطر"	يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية وإعداد التقارير المالية المتعلقة باحتياطيات المخاطر التي يتم وضعها للتخفيف من المخاطر المختلفة التي يواجهها أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين.	١ كانون ثاني ٢٠٢١ أو بعد

٢-٤ ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

– الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– الموجودات المالية

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
أ. نقد، أو
ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
ج. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
د. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
– يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.
– تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:
– موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان: -
- تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والمرابحة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تحقق الشرطان التاليان: -
- تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والمرابحة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى (بإستثناء الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- عند الإعتراف المبدئي بالإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة وقررت المنشأة منذ الإقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإن إختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها.

القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	القياس اللاحق
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدني. يتم الإعتراف بإيرادات المرابحة وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدني في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الإستبعاد فيتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:

- إنتهاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
- قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو إلتزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

- **المطلوبات المالية**

- **المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:**

أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو

ب. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

- **يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.**
- **بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستخدام طريقة المرابحة الفعّالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.**
- **يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.**

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواءً تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

- **مقاصة الأدوات المالية**

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

- **النقد والنقد المعادل**

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

ذمم البيوع المؤجلة

– المرابحة:

هي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة.

– المرابحة للآمر بالشراء:

هي بيع الصندوق إلى عميله (الآمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المرابحة) ويسمى بالمرابحة المصرفية.

– يقوم الصندوق بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في عقود المرابحة للآمر بالشراء وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يتم إثبات إيرادات البيوع المُؤجلة (التي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنها على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسديد نقدا أم لا.

– يتم إثبات ذمم البيوع المُؤجلة عند حدوثها بقيمتها الإسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها.

– يتم في نهاية الفترة المالية تسجيل موجودات التمويل بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحصيل أيهما أقل.

– يتم شطب ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات الممولة من أموال الشركة والمعد لها مخصص تدني في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة من قبل الشركة لتحصيلها وذلك بالقيام بتخفيضها من المخصص الذاتي والأرباح المعلقة (إن وجدت) ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي – إن وجد – إلى قائمة الدخل، ويتم إضافة المبالغ المحصلة من التمويلات التي تم شطبها سابقاً إلى الإيرادات.

الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:

الإجارة هي تمليك منفعة بعوض وتقسم إلى:

– الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

– المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وهي المشاركة التي تنتهي بتملك المستاجر الموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور حسبما ورد في معيار الإجارة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والمصرفية.

– تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية شاملة النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال .وتُستهلك الموجودات المُؤجرة وفقًا لسياسة الاستهلاك المُتبعة في البنك.

- عندما يقل المبلغ المُمكن استرداده من أي من الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عن صافي قيمتها الدفترية فإنَّه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يُمكن استردادها وتُسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.
- تُوزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- يتم قيد مصروفات صيانة الموجودات المُؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

- <u>تدني قيمة الموجودات المالية</u>

- في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تدنت إئتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدنى إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.
- تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعه لـ:
  - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
  - الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
  - موجودات العقود.
- تقيس المنشأة مخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- عند تحديد فيما إذا كان خطر الإئتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الإعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
- تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثر عندما:
  من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإئتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
  - يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوما.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

- <u>الممتلكات والمعدات</u>

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.

- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة		نسبة الاستهلاك
		%
أجهزة كمبيوتر منحة أمير		٢٠
أجهزة كمبيوتر		٣٣
أثاث ومفروشات		٩
أجهزة الربط الإلكتروني		٣٣
السيارات		١٥
ألات وأجهزة		١٢

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي استبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.
- <u>تدني قيمة الموجودات غير المالية</u>

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الإستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة إنخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.
- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.

- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني على قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

- **المخصصات**

- المخصصات هي إلتزامات حالية (قانونية أو إستنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل تسوية هذه الإلتزامات وتقدير مبالغها بطريقة موثوقة. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعدّل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا إنعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم التعويض عن جزء أو كامل أي مخصص، فيتم الإعتراف بالذمة المدينة ضمن الموجودات إذا كانت التعويضات فعلياً مؤكدة ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.
- يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل بالصافي بعد طرح أي تعويضات.
- إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، يتم خصم المخصصات بإستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس المخاطر المحددة للإلتزام. وعند إستخدام الخصم يتم الإعتراف بالزيادة في المخصص بمرور الوقت على أنها تكلفة مالية.

- **مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:**

بناء على قرار مجلس الإدارة يتم تقييم مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لذمم البيوع الآجلة سنويا وفق الأسس التالية:

أ- إقتطاع ما نسبته ١ % من صافي ذمم الإستثمار سنويا شاملة قروض إسكان الموظفين كمخصص للديون الجيدة يضاف لمخصص مخاطر الاستثمار بإعتبارها ديون جيدة.

ب- إحتساب ما نسبته 1.5% على الذمم التي تم إجراء تسوية لها وملتزمة بالسداد وذلك من إجمالي قيمة هذه الذمم من باب سياسة الحيطة والحذر وإحتمالية هيكلة هذا الدين مره أخرى على ان لا يتم أعادة جدولة أكثر من ثلاث مرات والتزامة بالدفع عند كل جدولة كدفعة أولى.

ج- يقسم تعمير الذمم الى ما يلي:

- تعمير ذمم الإستثمار غير المضمونة بعقار ومضمونة بغيرها سنويا وإعادة تقييم مخصص تدني الإستثمار سنويا يتم إتباع النسب التالية في احتساب المخصص للذمم المتعثرة (غير العاملة) على ان يتم زيادته او تخفيضه حسب مقتضى الحال علما بأن المخصصات يتم بناؤها تدريجيا بناء على عمر الدين وهي:

النسبة	عمر الدين بالأشهر	عمر الدين بالسنوات
%		
25	3 - 5	أقل من ستة أشهر
50	6 - 12	سنة فاقل
100	12 فأكثر	12 فأكثر

- **تعمير ذمم الإستثمار المضمونة بعقار سنويا وإعادة تقييم مخصص تدني الإستثمار سنويا يتم إتباع النسب التالية في إحتساب المخصص للذمم المتعثرة (غير العاملة) على ان يتم زيادته أو تخفيضة حسب مقتضى الحال علما بأن المخصصات يتم بتاؤها تدريجيا بناء على عمر الدين ٢٠% سنويا.**
- **ألا يقل مخصص تدني القروض والمرابحات عن ١٢٥ % من الأقساط المستحقة وغير المسددة بأي حال من الأحوال في أية سنه.**

د- تعليق إيرادات المرابحات الخاصة بالديون المتعرة (غير العاملة) سنويا في حساب ايرادات مرابحات معلقة وترد الى الإيرادات في حال السداد ويتم الافصاح عن ذلك في البيانات المالية.

- <u>الأطراف ذات العلاقة</u>

– تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الالتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
– يتم اعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

- <u>الإعتراف بالإيرادات</u>
– يتم إحتساب إيرادات المرابحة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى أساس زمني ونسبة مؤية على أصل المرابحة بناء على تعليمات مجلس الإدارة.
– يتم إستخدام طريقة المرابحة البسيطة عند إحتساب الفوائد المتعلقة بقروض التعليم الممنوحة سابقا كما يتم إستخدام طريقة المرابحة البسيطة أو اسلوب المشاركة المتناقصة (حسب الشريعة الإسلامية) عند إحتساب الفوائد المتعلقة بقروض إسكان العاملين (علما بأن الصندوق توقف عن منح قروض لغايات التعليم منذ عام ١٩٩٩).

- **عقد الإيجار**

- **تقوم المنشأة في بداية عقد الإيجار بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إتفاقية تأجير. وإذا كان العقد كليا أو جزئيا ينقل الحق في السيطرة على إستخدام أصل محدد من طرف لأخر لمدة زمنية محددة مقابل عوض أو بدل محدد، فتعترف المنشأة بحق إستخدام موجودات وإلتزامات الإيجار بإستثناء (عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة) والتي تعترف المنشأة بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، ما لم يكن أساس منتظم آخر يعرض بشكل أكبر الفترة الزمنية التي يتم فيها إستهلاك الفوائد الاقتصادية من الموجودات المستأجرة.**
- **يتم الإعتراف وقياس إلتزامات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم تسديدها في تاريخ بدء عقد الإيجار، ويتم خصم تلك الدفعات بإستخدام معدل الفائدة الضمني والوارد في العقد، وإذا لم يكن معروفا فتقوم المنشأة بإستخدام معدل فائدة الإقتراض الإضافي.**
- **تشمل دفعات عقد الإيجار غير المسددة ما يلي:**
- **دفعات الإيجار الثابتة مطروحاً منها حوافز الإيجار المدينة.**
- **دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية بإستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بدء عقد الإيجار.**
- **المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر للمؤجر عند وجود قيمة متبقاة مضمونة في عقد الإيجار.**
- **سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات.**
- **غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.**

- **يتم عرض إلتزام عقد الإيجار كعنصر منفصل في قائمة المركز المالي للمنشأة.**
- **يتم قياس إلتزام عقد الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على إلتزامات عقد الإيجار وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات الإيجار المدفوعة.**
- **تقوم المنشأة بإعادة قياس إلتزام الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الإستخدام ذي الصلة) كلما:**
- **تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل الخصم المعدل.**
- **تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم إستخدام معدل الخصم المعدل).**

- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم إحتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل الخصم المعدل في تاريخ التعديل.
- تتضمن موجودات حق إستخدام الأصل على القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار المقابلة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في يوم البدء أو قبله، مطروحاً منه أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية يتم قياسها لاحقاً ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسارة تدني القيمة.
- عندما تتكبد المنشأة إلتزاماً بتكاليف تفكيك وإزالة أصل مستأجر، أو إستعادة الموقع الذي توجد عليه أو إستعادة الأصل إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط عقد الإيجار، يتم الإعتراف بالمخصص وقياسه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) وبقدر ما تتعلق التكاليف بموجودات حق الإستخدام، يتم إدارج التكاليف في موجودات حق الإستخدام ذات الصلة، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج مخزونات.
- يتم إستهلاك الموجودات حق الإستخدام على مدى الفترة الأقصر بين كل من مدة العقد والعمر الإنتاجي للأصل المحدد.
- إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام تعكس أن المنشأة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإنه يتم استهلاك قيمة الإستخدام ذات الصلة على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الإستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.
- تم عرض موجودات حق إستخدام الأصل كعنصر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.
- تقوم المنشأة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الإستخدام قد تدنت وتحسب أي خسارة تدني في القيمة محددة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".
- كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم حساب أي عقد إيجار ومكونات غير إيجار مرتبطة به كترتيب واحد. لم تستخدم المنشأة هذه الطريقة العملية. بالنسبة للعقود التي تحتوي على عنصر التأجير ومكون واحد أو أكثر من مكونات التأجير أو غير التأجير، تخصص المنشأة الاعتبار في العقد لكل عنصر تأجير على أساس السعر المستقل النسبي لمكون التأجير والمجموع الكلي للسعر المفرد للمكونات غير التأجيرية.

٣. نقد ونقد معادل

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
حسابات جارية لدى البنوك - دينار أردني	375,583	734,857
نقد في الصندوق	35,227	63,695
المجموع	**410,810**	**798,552**

٤. وديعة لدى البنك

إن الوديعة لدى البنك مربوطة سنويا ويتقاضى الصندوق مرابحة عليها بنسبة ٤,٥%.

٥. ذمم البيوع المؤجلة

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
ذمم البيوع المؤجلة (*)	26,615,018	30,788,482
يطرح :		
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة	(3,497,030)	(5,294,701)
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة (**)	(6,997,747)	(6,380,488)
صافي ذمم البيوع المؤجلة	**16,120,241**	**19,113,293**

(*) فيما يلي بيان تفاصيل ذمم البيوع المؤجلة:

البيان	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
ذمم بيوع المرابحة	24,695,511	29,031,682
ذمم مشاركة منتهية بالتمليك	1,608,499	1,424,025
ذمم مرابحة المبادرة	279,053	282,642
ذمم مرابحات المؤسسات الاستهلاكية	30,548	30,548
قروض التعليم	1,407	1,407
قروض إسكان موظفي الصندوق	-	18,178
المجموع	**26,615,018**	**30,788,482**

(**) إن الحركة الحاصلة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة خلال السنة:

2020		2019
دينار أردني		دينار أردني
6,380,488	الرصيد بداية السنة	5,703,220
617,259	المكون خلال السنة (*)	677,268
6,997,747	**الرصيد نهاية السنة**	**6,380,488**

(*) تم تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على حسابات ذمم مرابحات المبادرة وذمم المؤسسات الاستهلاكية وقروض التعليم .

- **تم تصنيف المرابحة المؤجلة كما يلي:**

البيان	الرصيد 2020/12/31 دينار اردني	ايرادات مؤجلة دينار اردني	الصافي دينار اردني
الديون الجيدة	18,355,043	2,599,182	15,755,861
الديون المتعثرة(غير العاملة)	3,606,827	510,748	3,096,079
الديون غير العاملة مضمونة بعقارات	2,733,641	387,100	2,346,541
المجموع	24,695,511	3,497,030	21,198,481

- **فيما يلي الأقساط المستحقة لذمم البيوع المؤجلة:**
  - **بلغت الأقساط المستحقة للديون غير العاملة المضمونة بعقار ١,٢١٤,٨٥٢ دينار أردني.**
  - **بلغت الأقساط المستحقة للديون غير العاملة غير المضمونة بعقار (مضمونة بسيارات) ١,١٢١,٩٠٢ دينار أردني.**
  - **بلغت الأقساط المستحقة للديون غير العاملة غير المضمونة بعقار أو سيارات (مضمونة بإقتطاع من الراتب، شيكات) ٩٤١,٥٧٧ دينار أردني.**
- **في ما يلي كيفية إحتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم البيوع المؤجلة وذلك حسب دراسة تعمير الذمم:**

البيان	إجمالي ذمم البيوع	النسبة	رصيد المخصص حسب دراسة التعمير كما في 31 كانون الأول 2020
	دينار أردني	%	دينار أردني
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة في الديون الجيدة	18,355,043	1	183,550
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة في الديون المتعثرة غير مضمونة بعقار وفق الية التعمير (*)	3,606,827		2,538,754
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة في الديون المتعثرة المضمونة بعقار وفق الية التعمير (**)	2,733,641		1,475,235
المجموع	**24,695,511**		**4,197,539**

(*) فيما يلي كيفية إحتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة غير المضمونة بعقار:

الفترة اقساط			أعمار الذمم (بالاشهر)			المبلغ	الايرادات المؤجلة	صافي بعد الايراد	النسبة	المخصص
						دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	%	دينار أردني
4	الى	6	3	الى	5	381,788	54,064	327,724	25	81,931
7	الى	12	6	الى	12	725,846	102,784	623,062	50	311,531
اكثر من 12 قسط			اكثر من 12 قسط			2,499,193	353,900	2,145,293	100	2,145,292
						3,606,827	**510,748**	**3,096,079**		**2,538,754**

(**) فيما يلي كيفية احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة المضمونة بعقار:

المبلغ	الايرادات المؤجلة	صافي بعد الايراد	النسبة	المخصص
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	%	دينار أردني
2,733,641	387,100	2,346,541	20	469,308
2,733,641	**387,100**	**2,346,541**		**469,308**

– إن الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة المضمونة بعقار:

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
الرصيد بداية السنة	1,005,927	532,922
المكون خلال السنة	469,308	473,005
الرصيد نهاية السنة	**1,475,235**	**1,005,927**

– كما ظهرت نتائج احتساب مخصص الخسائر الائتمانية للمحفظة الائتمانية بعد طرح الإيرادات المؤجلة كما يلي:

البيان	الصافي	النسبة	المخصص الواجب تكوينة	النسبة
	دينار أردني	%	دينار أردني	%
المرحلة الأولى	15,594,335	73.5	201,941	3.5
المرحلة الثانية	161,526	0.8	161,526	2.8
المرحلة الثالثة	5,442,620	25.7	5,442,620	93.7
المجموع	**21,198,481**	**100**	**5,806,087**	**100**

– حسب دراسة كفاية مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لذمم البيوع المؤجلة المعدة من قبل إدارة الصندوق فإن هذا المخصص كافٍ.

٦. **أرصدة مدينة أخرى**

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
ذمة البريد الأردني	261,290	90,401
يطرح : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(261,290)	(90,401)
الصافي	**-**	**-**
إيرادات وديعة مستحقة وغير مقبوضة	164,831	123,180
امانات مستردة - دخول مزاد علني	110,715	-
أخرى	3,769	3,103
المجموع	**279,315**	**126,283**

- **كانت الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة كما يلي:**

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
الرصيد بداية السنة	90,401	90,401
المكون خلال السنة	170,889	-
الرصيد نهاية السنة	**261,290**	**90,401**

٧. حق استخدام أصل

2020	حق إستخدام أصل
الكلفة	**دينار أردني**
الرصيد في بداية السنة	213,018
الرصيد في نهاية السنة	**213,018**
الاستهلاك المتراكم	
الرصيد في بداية السنة	53,072
إستهلاك السنة	53,364
الرصيد في نهاية السنة	**106,436**
الصافي	**106,582**

2020	إلتزامات عقود إيجار
	دينار أردني
إلتزامات عقود إيجار - رصيد بداية السنة	165,703
مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - فوائد مدينة	8,977
المدفوع من التزام عقود إيجار	(60,000)
إلتزامات عقود مستأجرة - رصيد نهاية السنة	**114,680**
مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - استهلاك حق استخدام الأصل	53,364

2019	حق إستخدام أصل
الكلفة	**دينار أردني**
الرصيد في بداية السنة	-
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولي رقم (16)	213,018
الرصيد في نهاية السنة	**213,018**
الاستهلاك المتراكم	
الرصيد في بداية السنة	-
إستهلاك السنة	53,072
الرصيد في نهاية السنة	**53,072**
الصافي	**159,946**

2019	إلتزامات عقود إيجار
	دينار أردني
إلتزامات عقود إيجار - رصيد بداية السنة	213,018
مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - فوائد مدينة	12,685
المدفوع من التزام عقود إيجار	(60,000)
إلتزامات عقود مستأجرة - رصيد نهاية السنة	**165,703**
مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - استهلاك حق استخدام الأصل	53,072

٨. ممتلكات ومعدات

	أرض (*)	أجهزة كمبيوتر منحة أمير	أجهزة كمبيوتر	أثاث ومفروشات	أجهزة الربط الإلكتروني	السيارات	ألات وأجهزة	المجموع
2020	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
التكلفـــة								
الرصيد في بداية السنة	372,810	272,599	135,228	91,796	70,645	88,927	136,950	1,168,955
اضافات	-	-	-	-	-	-	13,870	13,870
الرصيد في نهاية السنة	372,810	272,599	135,228	91,796	70,645	88,927	150,820	1,182,825
الإستهلاك المتراكم								
الرصيد في بداية السنة	-	272,597	135,227	91,795	70,644	88,926	127,696	786,885
إستهلاكات	-	-	-	-	-	-	7,630	7,630
الرصيد في نهاية السنة	-	272,597	135,227	91,795	70,644	88,926	135,326	794,515
الصافي	372,810	2	1	1	1	1	15,494	388,310
2019								
التكلفـــة								
الرصيد في بداية السنة	372,810	272,599	135,228	91,796	70,645	88,927	132,240	1,164,245
اضافات	-	-	-	-	-	-	4,710	4,710
الرصيد في نهاية السنة	372,810	272,599	135,228	91,796	70,645	88,927	136,950	1,168,955
الإستهلاك المتراكم								
الرصيد في بداية السنة	-	272,597	134,465	91,795	56,393	88,926	122,660	766,836
إستهلاكات	-	-	762	-	14,251	-	5,036	20,049
الرصيد في نهاية السنة	-	272,597	135,227	91,795	70,644	88,926	127,696	786,885
الصافي	372,810	2	1	1	1	1	9,254	382,070

(*) أن الأرض مملوكة لصندوق توفير البريد الأردني وهي مخصصة لبناء مبنى خاص بالصندوق بمنطقة تلاع العلي رقم القطعة (١٤٤٦) حوض رقم (٢) .

٩. أرصدة دائنة أخرى

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
مخصصات أخرى	255,636	255,947
أمانات	35,336	11,107
مصاريف مستحقة	8,736	16,777
مخصص مكافأت موظفي الإدارة	74	29,346
أمانات الضمان الإجتماعي	-	1,851
أخرى	-	650
المجموع	**299,782**	**315,678**

١٠. أمانات التأمين التبادلي

يمثل التأمين التبادلي ٠,٥ % من القرض مضاف عليه أرباحه حيث يتم اضافته على القرض واحتساب عليه مرابحة القرض حيث يقوم الصندوق بالتأمين على القروض لدى شركة التأمين الأردنية ويتم دفع أقساط التأمين من حساب أمانات التأمين التبادلي وفي حالة وفاة العميل (المقترض) تقوم شركة التأمين الأردنية بالسداد عنه.

١١. الفائض المحتفظ به

يتم تحويل كامل الفائض المحتفظ به الى وزارة المالية وذلك بموجب ما ينص عليه قانون الفوائض المالية .

١٢. إحتياطي عام مخاطر المودعين

بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٩) المنعقد بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٨ تم اقتطاع مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني لمواجهة مخاطر سحوبات أرصدة مودعين، ولقد تم استخدام جزء من هذا الرصيد ليصبح قيمة المبلغ ١,٨٣٠,٠٣٤ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ .

١٣. إيرادات البيوع المؤجلة

بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٣) بتاريخ ١ تموز ٢٠٢٠ وبتنسيب من لجنة الاستثمار لمجلس إدارة الصندوق فقد وافق المجلس على تخفيض نسبة تمويل المرابحات لتصبح ٥% بدلا من ٩,٥ % .

١٤. الإيرادات الأخرى

	2020		2019
	دينار أردني		دينار أردني
رسوم معاينة	22,020		54,220
رسوم معاملة	11,010		27,555
أخرى	6,017		15,201
المجموع	**39,047**		**96,976**

١٥. عائد أصحاب الودائع

تم بموجب اجتماع لجنة الاستثمار والتسهيلات في جلسته رقم (١) المنعقدة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢١ توزيع عائد على أصحاب الودائع عن عام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٠٥,٤٧٤ دينار أردني وتكون نسب التوزيع على النحو التالي (3.5%) لحساب الودائع الإستثمارية و (1.25%) لحساب التوفير.

١٦. **المصاريف الإدارية**

	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور وملحقاتها	472,488	489,754
استهلاك حق استخدام اصل	53,364	53,072
مساهمة الصندوق في الضمان الإجتماعي	52,000	54,472
مكافأة موظفي الإدارة	27,453	14,549
كهرباء ومياه	20,492	23,932
نظافة	15,000	13,968
صيانة	14,772	10,504
أتعاب مهنية	9,700	4,000
إيجارات	9,240	9,240
عمولات شركة البريد الاردني	9,160	13,434
إستهلاكات	7,630	20,049
قرطاسية ومطبوعات	7,136	12,897
إتصالات	7,035	11,931
متفرقة	6,674	5,727
محروقات	5,864	9,540
بدل حضور جلسات مجلس الإدارة	5,500	23,500
بدل إجازات لمستقيلين	2,594	5,787
سفر وتنقلات	1,975	2,443
عمولات بنكية	972	1,892
تأمين	843	1,474
دراسات وأبحاث	670	1,800
دعاية وإعلان	667	323
المجموع	**731,229**	**784,288**

١٧. **القضايا**

كما ورد في كتب محامي الصندوق، هناك قضايا مرفوعة من الصندوق على الغير بلغت قيمتها ٥,٠٨٢,٦١٨ دينار أردني، ويوجد قضية واحدة غير محددة القيمة، ولا تزال تلك القضية منظورة أمام المحكمة المختصة.

١٨. إدارة المخاطر

أ. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطرة سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ب. مخاطر سعر المرابحة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر المرابحة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر المرابحة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار المرابحة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع والإقتراض من البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار المرابحة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر المرابحة كونها لا تتعامل بها وتتعامل بالمرابحة.

ج. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطرة سعر المرابحة أو مخاطرة سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

د. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة مالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.

- **تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.**

ه. مخاطر السيولة

- **هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.**
- **تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.**
- **يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:**

الوصف	أقل من سنة		سنة فأكثر	
	2020	2019	2020	2019
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الموجودات المالية:				
نقد ونقد معادل	410,810	798,552	-	-
وديعة لدى البنك	6,166,486	4,187,383	-	-
ذمم البيوع المؤجلة	16,120,241	19,113,293	-	-
أرصدة مدينة أخرى	114,484	3,103	-	-
المجموع	**22,812,021**	**24,102,331**	**-**	**-**
المطلوبات المالية:				
ودائع توفير العملاء	-	-	19,538,789	20,213,302
أمانات التأمين التبادلي	-	-	1,158,910	1,213,686
المجموع	**-**	**-**	**20,697,699**	**21,426,988**

١٩. أثار كوفيد -١٩

نتيجةً لإنتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) في مطلع عام ٢٠٢٠ وتفشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم بما في ذلك المملكة الأردنية الهاشمية وأثره على الإقتصاد العالمي وبناءً على قرار مجلس الوزراء الأردني بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٢٠ تم فرض قانون حظر التجول وتعليق كافة أنشطة الأعمال التجارية والإقتصادية بشكل كلي أو جزئي حتى إشعار أخر وهو جزء من الإجراءات الإحترازية التي إتبعتها الحكومة لمكافحة إنتشار فيروس كورونا وبالتالي نجم عن هذا القرار تأثر غالبية أنشطة الأعمال في المملكة الأردنية الهاشمية. وحيث نجم عن (كوفيد-١٩) حدوث حالة من عدم التيقن في بيئة الاقتصاد العالمي.

فقد قامت الإدارة عند إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الإضطرابات المحتملة على أعمال المنشأة وعملياتها وأداؤها المالي التي قد تسبب فيها تفشي (كوفيد-١٩) من خلال تقييم الآثار المترتبة على أعمال المنشأة، توصلت إدارة المنشأة إلى إستنتاج أن المحاسبة وفقاً لأساس الاستمرارية تُعد مناسبة. ونتيجة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا، فإن إدارة المنشأة قد أخذت المعلومات المستقبلية للإثني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال أو القدرة على سداد الديون الخاصة بها في حال عودة الأمور إلى طبيعتها خلال فترة زمنية معقولة.

درست المنشأة الاثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمنشأة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استناداً إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها. تبقى الأسواق متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.

تم تخفيض نسبة تمويل المرابحات الممنوحة من صندوق توفير البريد لتصبح ٥% بدلا من ٩,٥% من تاريخ القرار.